S/2018/786

الأمم المتحدة



Distr.: General
28 August 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

تلبية لطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٦١ من قراره ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، يشرفني أن أقدم المعلومات المستكملة المطلوب تقديمها كل ٣٠ يوما، التي تغطي الفترة من ٢٦ تموز/يوليه إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والعقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**



040918 310818 18-14170 (A)



المرفق

معلومات مستكملة مقدمة من الأمين العام عن التقدم المحرز في العملية الانتخابية وفي تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨

١ - تقدَّم هذه المعلومات المستكملة، التي تغطي التطورات التي استجدت في الفترة من ٢٦ تموز/يوليه إلى ٢٤ آب/أغسطس، عملا بالقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه خطيا، كل ٣٠ يوما، معلومات مستكملة عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وعن العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

أولا - التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بالعملية الانتخابية وبتنفيذ الاتفاق السياسي

٢ - واصلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات اتخاذ خطوات رئيسية نحو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وطنية وعلى صعيد المقاطعات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢٧ تموز/يوليه، قامت اللجنة بنشر القائمة المؤقتة للمرشحين للانتخابات على صعيد المقاطعات، التي تضم ١٩ ٧٨٨ مرشحا، من بينهم نسبة ٨٨,٢ في المائة من الرجال ونسبة ١١,٨ في المائة من النساء. وفي ٩ آب/أغسطس، كان ٣ ١٧٩ مرشحا، من بينهم ٨٩,٦ في المائة من الرجال و ١٠,٤ في المائة من النساء، قد سجّلوا ترشيحاتهم للانتخابات التشريعية الوطنية. وفي ٢٤ آب/أغسطس، نشرت اللجنة القائمة المؤقتة للمرشحين الرئاسيين، وأعلنت فيه عدم مقبولية ترشيح ٦ مرشحين من أصل ٢٥ مرشحا لأسباب مثل الإدانة بتهم الفساد، والجنسية المزدوجة، وتضارب المصالح، وحصول أخطاء إجرائية في عملية التسجيل، وعدم توافر أدلة على دفع رسوم التسجيل. وأُعلن أن زعيم الحزب المعارض، حركة تحرير الكونغو، جان بيير بيمبا لا يستوفي شروط الأهلية بسبب إصدار المحكمة الجنائية الدولية حكما بحقه، في آذار/مارس ٢٠١٧، بالحبس لمدة سنة وبدفع غرامة قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ يورو بسبب التلاعب بالشهود. كما أُعلن أن ثلاثة رؤساء وزراء سابقين، هم أدولف موزيتو، وأنطوان غيزينغا، وسامي باديبانغا، لا يستوفون شروط الأهلية بسبب تضارب المصالح، وحصول خطأ في الإجراءات، والجنسية المزدوجة، على التوالي. ورفضت أحزاب المعارضة القرار، بحجة أنه قائم على دوافع سياسية، وأعلنت أنها ستطعن فيه أمام المحكمة الدستورية. ورفض وزير الاتصالات والمتحدث باسم الحكومة، لامبير مندي، ادعاءات المعارضة، وأشار إلى أن جميع الأطراف السياسية الفاعلة ينبغي أن تستوفي شروط الأهلية القانونية. ونشرت اللجنة في التاريخ نفسه القائمة المؤقتة التي تتضمن ١٥ ٢٢٢ مرشحا مؤهلا من أصل ١٥ ٥٠٥ مرشحين للانتخابات التشريعية الوطنية.

٣ - وفي ١ آب/أغسطس، وقّع ٢٥ حاكما وحاكم واحد بالوكالة ميثاق الجبهة المشتركة من أجل الكونغو وهو تكتل عُيِّن فيه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، "مرجعا أخلاقيا".

وشاركت أيضا في حفل التوقيع مجموعة واسعة من الزعماء السياسيين وزعماء المجتمع المدنيين والزعماء الدينيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤ - وأيضا في ١ آب/أغسطس، عاد جان بيير بيمبا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورحب به آلاف المؤيدين في كينشاسا. وفي ٢ آب/أغسطس، قدم ترشحه للانتخابات الرئاسية في مقر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في كينشاسا. وفي مؤتمر صحفي عقد في ٣ آب/أغسطس، دعا السيد بيمبا إلى إجراء انتخابات شاملة وشفافة وديمقراطية. وناشد أيضا السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية التوصل إلى حل من شأنه أن يتيح مشاركة زعيم الحزب المعارض ''معا من أجل التغيير''، مويز كاتومبي، في الانتخابات الرئاسية. في ٥ آب/أغسطس، غادر السيد بيمبا جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بروكسل بعد زيارة مدينة جيمينا الواقعة في جنوب أوبانغي والتي تشكّل معقله الانتخابي. ووفرت الشرطة الوطنية الأمن للسيد بيمبا وأسرته. ولم تقع أي حوادث لدى عودته.

٥ - وفي الفترة من ٦ إلى ٨ آب/أغسطس، سجل قادة آخرون في المعارضة ترشيحهم للانتخابات الرئاسية. ويُذكر منهم: فيليكس تشيسيكيدي، زعيم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي؛ وفريدي ماتونغولو من حزب ''كونغو نا بيسو''؛ ومارتن فايولو من حزب الالتزام من أجل المواطنة والتنمية؛ وتريفون كين - كيي مولومبا، وهو عضو سابق في حزب التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، وفيتال كاميرهي، زعيم الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية. كما قدم رئيسا الوزراء السابقين أدولف موزيتو من ائتلاف ''نوفيل إيلان''، وأنطوان غيزينغا من الحزب اللوممبي الموحد، المتحالفَيْن مع حزب التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، وسامي باديبانغا من حزب التقدميين، ترشيحاتهم أيضا.

٦ - ولم تنجح المساعي التي بذلها مويز كاتومبي للعودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق لوبومباشي، بمقاطعة كاتانغا العليا، يومي ٣ و ٤ آب/أغسطس. وفي ضوء التقارير الإعلامية التي أفادت أن السلطات الحكومية رفضت منح حقوق الهبوط لطائرة السيد كاتومبي في مطار لوبومباشي، أفادت الادعاءات بأنه لم يُسمح له بالعبور إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من زامبيا عن طريق معبر كاسومباليسا الحدودي. وزعمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن السيد كاتومبي لم يعرّف عن نفسه عند المعبر الحدودي، ودحضت الادعاءات القائلة بأن طائرته حاولت الهبوط في لوبومباشي. وأعقب ذلك مظاهرات جرت بين ٣ و ٦ آب/أغسطس في كاسومباليسا ولوبومباشي، وقد أفيد أن امرأة وفتى يبلغ من العمر ١٥ سنة وفتى في العاشرة من العمر قُتلوا خلالها برصاص عناصر الشرطة الوطنية، في حين أُصيب ثلاثة أشخاص آخرين بجروح من جراء الذخيرة الحية. وتم اعتقال ٨٩ شخصا، منهم ٥٥ شخصا، من بينهم قاصر، اعتُقلوا خلال عملية نفذتها الشرطة في كاسومباليسا في ٥ آب/أغسطس، واعتُقل ٣٤ شخصا، بمن فيهم قاصران، أثناء مظاهرات جرت في لوبومباشي في ٦ آب/أغسطس. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان قد تم الإفراج عن ٢١ من هؤلاء الأشخاص، بمن في ذلك ٣ قُصَّر نقلوا إلى محكمة للأحداث. ومثل الأشخاص الآخرون البالغ عددهم ٦٨ شخصا أمام محكمة الدرجة العليا للوبومباشي وهم محتجزون في سجن كاسابا بتهم تشمل تدمير الممتلكات والنهب وازدراء السلطة والتمرد ضد الدولة.

٧ - وفي ٦ آب/أغسطس، أصدر المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بيانا دعا فيه الحكومة إلى السماح لمويز كاتومبي بالعودة وبتقديم ترشيحه. وفي ١٠ آب/أغسطس، أعلن الأمين العام للتكتل السياسي

''معا من أجل التغيير''، ديلي سيسانغا، أن التكتل طلب من مجلس الدولة بأن يُسمح للسيد كاتومبي بالعودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والتنقل فيها بحرية وباتخاذ تدابير تسمح له بالترشح للرئاسة.

٨ - وفي ٨ آب/أغسطس، أعلن تكتل الجبهة المشتركة من أجل الكونغو أن مرشّحه الرئاسي هو إيمانويل رامازاني شاداري الذي يشغل منصب الأمين الدائم لحزب الشعب للإعمار والديمقراطية، وهو الحزب الحاكم، ونائب رئيس الوزراء السابق ووزير الداخلية. وقوبلت تسمية السيد شاداري بترحيب واسع النطاق من جميع الأطياف السياسية باعتبارها تطورا إيجابيا يضع حدا للافتراضات وعدم اليقين فيما يتعلق بالتزام الرئيس كابيلا باحترام الدستور. وفي ٩ آب/أغسطس، وفي بيان مشترك، رحبت سويسرا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بقرار الرئيس كابيلا باحترام الدستور، مشيرة إلى أن هذه الخطوة تشكل معلما رئيسيا نحو أول عملية انتقال سلمي للسلطة في تاريخ البلد. وفي اليوم نفسه، أصدرت اللجنة العلمانية للتنسيق بيانا أعلنت فيه إلغاء مسيرات الاحتجاج التي كان من المقرر تسييرها في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آب/أغسطس في حال قرر الرئيس كابيلا الترشح لفترة رئاسة أخرى.

٩ - ودعا العديد من الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية، بما في ذلك أدولف موزيتو، وفيليكس تشيسيكيدي، وفريدي ماتونغولو، وجان بيير بمبا، وفيتال كاميرهي إلى تسمية مرشّح رئاسي واحد يمثل المعارضة. وفي هذا الصدد، في ٩ آب/أغسطس، اجتمع في كينشاسا فيليكس تشيسيكيدي، والأمينة العامة لحركة تحرير الكونغو، إيف بازايبا، وفتيال كاميرهي، لتبادل الآراء بشأن مسألة تسمية المعارضة لمرشح رئاسي واحد.

١٠ - وفي ١٣ آب/أغسطس، أصدر قادة المعارضة، فيليكس تشيسيكيدي، وفريدي ماتونغولو، وجان بيير بيمبا، ومارتن فايولون، ومويز كاتومبي، وفيتال كاميرهي، بيانا مشتركا أشاروا فيه إلى أن قرار الرئيس كابيلا بالتقيد بالدستور ينبغي ألا يثني شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي عن كفالة استيفاء الانتخابات التي ستجري في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر للمعايير الديمقراطية. وأدانوا الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لعرقلة الجهود التي يبذلها السيد كاتومبي من أجل العودة إلى البلد وتسجيل ترشحه للرئاسة، ودعوا الحكومة إلى التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة المتوخاة في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عن طريق الإفراج عن السجناء والمحتجزين السياسيين؛ وحثوا للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على أن توقف استخدام آلات التصويت وأن تشطب من السجل الانتخابي أسماء ١٠ ملايين ناخب يدعى أنها مزوّرة. وأعلنوا أيضا أن مشاورات قد أُجريت للاتفاق على جدول أعمال سياسي مشترك وتسمية مرشح واحد للمعارضة.

١١ - وفي ١٤ آب/أغسطس، عقد المتحدث باسم حزب التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، أندريه - ألان أتوندو، مؤتمرا صحفيا أشاد فيه بتسمية إيمانويل رامازاني شاداري مرشحا رئاسيا للجبهة المشتركة من أجل الكونغو، مشيرا إلى أن هذا يبشر ببداية مسيرة طويلة وضرورية نحو السيطرة الديمقراطية على السلطة بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للسلطة الأخلاقي للجبهة المشتركة. وفي الإطار نفسه، في ١٦ آب/أغسطس، عقدت اللجنة الاستراتيجية التابعة للجبهة المشتركة مؤتمرا صحفيا قام خلاله مدير مكتب الرئيس كابيلا، نيهيمي مويلانيا، بتأكيد القرار الحكومة بتحمل المسؤولية عن اللوجستيات والمواد اللازمة لتنظيم الانتخابات المقبلة. وسلط الضوء على مبدأ احترام السيادة الوطنية، مشيرا إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تنتظر فقط الدعم السياسي والدبلوماسي من المجتمع الدولي. وفي المناسبة نفسها،

أعلن وزير العدل، ألكسيس تامبوي موامبا، بأن مويز كاتومبي ”فارٌّ ويجب اعتقاله“ وأن أمر توقيف دولي قد صدر بحقه. ولاحظ أنه خلافا لتقارير وسائط الإعلام، فإن السيد كاتومبي لم يحاول إطلاقا أن يعرّف عن نفسه لعناصر قوات الأمن الوطني في معبر كاسومباليسا الحدودي، الذين كانوا مستعدين لإلقاء القبض عليه. وفي ٢ آب/أغسطس، أصدر محامي الادعاء، جوزيف نسابوا، بلاغا أفاد فيه بأن السيد كاتومبي سيُعتقل فور عودته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأنه لم يمثل أمام محكمة صلح عندما صدرت بحقه تهم بالاعتداء على أمن الدولة، عندما انتهى أجل الإذن المؤقت الذي كان قد مُنح له لالتماس العلاج الطبي في الخارج.

١٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، في ٣٠ تموز/يوليه، عقد رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مؤتمر قمة مشترك بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في لومي. ودعوا، في بيان صادر عن المؤتمر، الأطراف المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى احترام الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لأنه يظل السبيل الوحيد الممكن لإجراء انتخابات ذات مصداقية في البلد. وأشادوا أيضا بالجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ العملية الانتخابية وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

١٣ - وفي ٦ آب/أغسطس، شدد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على ضرورة أن يعمل جميع أصحاب المصلحة على ضمان إجراء انتخابات سلمية وشفافة وغير إقصائية، فضلا عن تنفيذ تدابير بناء الثقة الملائمة من أجل تهيئة بيئة تساعد على تحقّق تكافؤ الفرص. وفي التاريخ نفسه، أصدر الاتحاد الأوروبي أيضا إعلانا كرّر فيه فحوى بيان الاتحاد الأفريقي بشأن العملية الانتخابية، مذكّرا بأهمية ما تعهّد به جميع الأطراف من التزام باحترام اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي، بما في ذلك تنفيذ تدابير بناء الثقة.

١٤ - وفي ١٤ آب/أغسطس، قام الرئيس الأنغولي جواو لورنسو، بصفته رئيس هيئة الشؤون السياسية والدفاع والتعاون الأمني التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بعقد مؤتمر قمة في لواندا لاستعراض الحالة السياسية والأمنية في مناطق وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي. وفي البيان الختامي لمؤتمر القمة، أثنى رؤساء الدول على الرئيس كابيلا لوفائه بما تعهّد به من احترام كامل للدستور، فهو بذلك قد بيّن بوضوح عزمه على وضع مصالح شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية فوق أي اعتبار آخر. وأعربوا أيضا عن استعدادهم لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه اللحظة الحاسمة من مسيرتها لتوطيد العملية الديمقراطية.

١٥ - وفي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس، شارك الرئيس كابيلا في مؤتمر القمة التاسع والثلاثين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ويندهوك. وفي البيان الختامي لمؤتمر القمة، أثنت الجماعة على الرئيس كابيلا وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمسكهما بالدستور، وأحاطت علما بقرار الحكومة توفير ما يلزم من تمويل ولوجستيات من أجل إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية.

١٦ - وفيما يتعلق بالعلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الإقليمية الفاعلة، ففي ٢٩ تموز/يوليه في كيغالي، قام ليونار شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتسليم رسالة إلى الرئيس بول كاغامي، رئيس رواندا، موجّهة له من الرئيس كابيلا بشأن

المسائل السياسية والأمنية. وفي ٢ آب/أغسطس في لواندا، اجتمع الرئيس كابيلا مع الرئيس لورنسو لمناقشة التعاون الثنائي بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى. وفي البيان الصادر في نهاية الاجتماع، كرر الرئيسان تأكيد جملة أمور من بينها التزامهما بمبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية، كما رحّبا بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٠ آب/أغسطس، وصل الرئيس ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا، إلى كينشاسا حيث التقى بالرئيس كابيلا لمناقشة الحالة السياسية والانتخابية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمسائل محل الاهتمام المشترك في المنطقة، والتعاون الثنائي بين البلدين. وفي البيان الصادر عقب الاجتماع، سُلّط الضوء على جملة أمور منها التقدم الملحوظ الذي أحرزته السلطات الوطنية على صعيد الأعمال التحضيرية لانتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر وتمويل العملية الانتخابية من جانب الحكومة.

ثانيا – التطورات الانتخابية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق السياسي

ألف – التطورات الانتخابية

١٧ – في ٢٨ تموز/يوليه، قامت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم حلقة عمل تدريبية لمدة يومين في لوبومباشي للمرشحات، حيث جرى تعريفهن على الآليات الخاصة بالانتخابات تحديدا، من قبيل آلية المراقبة الانتخابية. وفي ٣١ تموز/يوليه، نظمت البعثة دورة توعية بشأن الانتخابات شارك فيها ٥٠ شخصا (٣٢ رجلا و ١٨ امرأة)، وكان من بينهم طلاب وأعضاء في منظمات المجتمع المدني.

١٨ – وفي ٨ آب/أغسطس، ووفقا للجدول الزمني للانتخابات، أغلقت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات رسميا مكاتب تسجيل المرشحين الـ ١٧٢ التي كانت تتولى تجهيز طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية. ومع ذلك، استمرت عمليات التجهيز حتى ١٣ آب/أغسطس بسبب الإضافات أو التعديلات أو الانسحابات، تبعاً لكل مرشح وما قدمه من وثائق. وأُعطي المرشحون الذين كانت معهم ملفات مكتملة عند إغلاق مكاتب التسجيل في ٨ آب/أغسطس مهلة ٤٨ ساعة للانتهاء من جميع خطوات عملية التسجيل.

١٩ – وبعد أن ورد الطلب الأصلي إلى البعثة من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لكي تقدم البعثة الدعم اللوجستي، وهو ما قامت البعثة على أساسه بتقديم خطتها المقترحة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أشارت التصريحات العلنية الصادرة مؤخرا عن مسؤولين في الحكومة واللجنة إلى أن اللجنة تعتزم إجراء الانتخابات بلا دعم من الشركاء الخارجيين. وقد كان التوجه الأساسي لجهود البعثة هو تكوين قدرة يمكن الاستعانة بها إذا دعت الحاجة. ولضمان جاهزيتها، كانت البعثة قد أبرمت عقودا للحصول على ٢٤ أصلا جويا لتوفير الدعم للمرحلة الأولى من العملية الانتخابية. وفي غضون ذلك، تعتزم البعثة الاستفادة من هذه الأصول لدعم عملياتها الداخلية، إلى جانب دعمها وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من الشركاء في جهود التصدي لتفشي فيروس إيبولا في منطقة بيني، في كيفو الشمالية.

٢٠ - وفي ١٤ آب/أغسطس، في مؤتمر صحفي عُقد في كينشاسا، صرح كورنيي نانغا، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن اللجنة بصدد اقتناء سبع طائرات عمودية وسبع طائرات و ١٣٠ شاحنة و ١٩١ مركبة نقل خفيف لأغراض اللوجستيات الانتخابية. وأشار إلى أنه لن يؤل جهد في سبيل ضمان إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

باء - القيود المفروضة على الحيز السياسي والعنف المتصل بتنفيذ الاتفاق السياسي في سياق الانتخابات

٢١ - في ٢٦ تموز/يوليه في كينشاسا، رُفض السماح لفرانك ديونغو، رئيس الحركة اللومومبية التقدمية المحتجز حاليا في سجن ماكالا، بالتوجّه إلى مكتب التسجيل التابع للّجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتقديم طلب ترشّحه للانتخابات التشريعية الوطنية. وذكر المدعي العام أنه ليس هو المسؤول عن إدارة شؤون احتجاز فرانك ديونغو، وأنه بالتالي لا يملك إعطاء أمر لسلطات السجن بمرافقته إلى اللجنة. وتجدر الإشارة إلى أن وزير العدل كان قد ذكر في رسالة منه إلى اللجنة بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ أن الجريمة التي حُكم بإدانة ديونغو بارتكابها لا تتسبب في حرمانه من حقوقه السياسية. ومع ذلك، لم يُتّخذ أي إجراء ملائم لإعمال حقوقه.

٢٢ - وفي ٣٠ تموز/يوليه في كينشاسا، ألقت الشرطة الوطنية القبض على ٤٠ شخصا، من بينهم خمس نساء، خلال مسيرة سلمية نظمتها حركة المواطنين من أجل التغيير لتقديم رسالة إلى مكتب ممثل الرئيس الشخصي المعني بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال لإعلان شجب العنف الجنسي الممارس ضد القصّر في عدة مقاطعات. وقد أخلي سبيلهم جميعا في اليوم التالي.

جيم - تدابير بناء الثقة

٢٣ - في ٢٧ تموز/يوليه، في اجتماع مع مدير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، أعاد وزير العدل تأكيد عدم استعداده لاتخاذ إجراءات بشأن قضايا السجناء السياسيين الصادرة في حقهم أحكام إدانة بارتكاب جرائم مدنية، مثل جان - كلود مويامبو (المدان بتهمة احتيال عقاري)، وأوجين ديومي ندونغالا (تهمة اغتصاب) وفرانك ديونغو (تهمة احتجاز)، مع أن اثنين من هؤلاء (مويامبو وديومي ندونغالا) مذكوران صراحة في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي. غير أن الوزير وافق على إيجاد حلول في صورة إفراج مشروط أو عفو رئاسي في القضايا التي ترتبط بها دلالات رمزية كبيرة، كما هو الحال في قضايا جيرار مولومبا، الذي تفيد التقارير بأن حالته الصحية آخذة في التدهور، وفيرمين يانغامبي وإريك كيكوندا، اللذين أمضيا بالفعل تسع سنوات في السجن ولم يستفيدا من العفو الرئاسي الذي صدر في عام ٢٠١٤.

ثالثا - جهود المساعي الحميدة المبذولة من أجل تنفيذ الاتفاق

٢٤ - في إطار جهودها الرامية إلى المساعدة على إيجاد عملية انتخابية متسمة بالمصداقية وعدم الإقصاء، اجتمعت ممثلتي الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في ٣ و ١٥ آب/أغسطس، حيث أثارت جملة أمور منها قضيتي جان - بيير بيمبا ومويز كاتومبي. واجتمعت أيضا مع إيف بازايبا، الأمينة العامة لحركة تحرير الكونغو، ومع الأمين العام لتكتل ”معا من

أجل التغيير‘‘، وفريق من المحامين الذين يمثلون السيد كاتومبي في ٢ آب/أغسطس، ومع فيتال كاميرهي في ١٤ آب/أغسطس لمناقشة العملية الانتخابية.

رابعا – الملاحظات

٢٥ – إنني أرحب بالتطورات المشجعة التي استجدت في العمليتين السياسية والانتخابية الجاريتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالتطورات السياسية التي شهدتها الأسابيع الماضية تبين عزم الجهات الفاعلة عبر مختلف أطراف الانقسام السياسي على ترسيخ الممارسات الديمقراطية في البلد. وأود بصفة خاصة أن أشيد بما يعلنه الرئيس كابيلا على الملأ باستمرار من التزام بتنظيم الانتخابات في أواخر عام ٢٠١٨ وفقا للدستور، وهو ما سيفضي إلى أول انتقال ديمقراطي للسلطة يشهده البلد. ويمثل التقدم المطّرد الذي أحرزته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على صعيد الوفاء بالمواعيد النهائية الحرجة في الجدول الزمني للانتخابات خطوةً مشجعة أخرى في الاتجاه الصحيح. وألاحظ أيضا الجهود التي تبذلها اللجنة لإدامة الحوار المفتوح مع الجهات السياسية الفاعلة بشأن مختلف المسائل الخلافية المحيطة بالعملية الانتخابية.

٢٦ – وإنني أدعو الحكومة وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني إلى استغلال هذا الزخم لضمان إجراء انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر في بيئة سلمية وشفافة. وإنه لمن الأهمية بمكان أن ينتهج جميع أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نهجا بنّاءً في السعي إلى إيجاد حلول للمسائل الانتخابية الخلافية المعلَّقة، بما في ذلك مسألة استخدام آلات التصويت ومسألة سجل الناخبين. ويظل الدستور واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي يمثلان الإطارين الرئيسيين للتوصل إلى الحلول السلمية الديمقراطية الدائمة للتحديات التي تعترض العملية الانتخابية.

٢٧ – وفيما يتعلق بدعم البعثة للعملية الانتخابية، سيكون من المهم أن تقدم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التفاصيل اللازمة كي تتمكن البعثة من تقديم المساعدة الفعالة وفي الوقت المناسب. وأود أن أشير إلى أن الأمم المتحدة، مع احترامها قرار الحكومة تمويل العملية الانتخابية بالكامل، تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة اللوجستية والتقنية، وهو الدور المنوط بالبعثة بحكم ولايتها. وعلاوة على ذلك، أدعو الحكومة إلى مواصلة إمداد اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالمال الكافي وبوتيرة منتظمة كي تتمكن من القيام بالأعمال التحضيرية للانتخابات بصورة سلسة ومنضبطة زمنيا.

٢٨ – ومما يثلج صدري أيضا المشاركة النشطة من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية في دعم العملية السياسية والانتخابية. ومهما أسهب المرء في التشديد على دور الجهات الفاعلة الإقليمية في توطيد التقدم المحرز في تحقيق استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العقد الماضي، فإنه لا يقدر على المغالاة في تأكيد أهمية هذا الدور. وإنني أناشد الجهات الفاعلة الإقليمية أن تستمر، في تعاون مع الشركاء الدوليين، في اتخاذ المبادرات الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات تتسم بالسلمية والمصداقية والشفافية، وأن تواصل دورها الفاعل في فترة ما بعد الانتخابات. وعلاوة على ذلك، أنوه بالجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز التعاون الثنائي مع الجهات الإقليمية الرئيسية. وستواصل ممثلتي الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى القيام بالمساعي الحميدة وتقديم الدعم للمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الحلول السلمية للتحديات التي تعترض العملية السياسية والانتخابية.

٢٩ - ومع ذلك، فإن القلق ما زال يساورني إزاء استمرار ورود تقارير عن حدوث حالات قمع وتخويف للنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وعن قيود أخرى تُفرض على الحيز السياسي. وأدعو السلطات الوطنية إلى رفع الحظر العام المفروض على التظاهرات العامة وإعلاء حق المواطنين في حرية التعبير والتجمع السلمي. ومما لا يقل عن ذلك أهمية أن يتم إحراز تقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة الواردة في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ السياسي. وإنني أحث الحكومة على استكشاف مختلف السبل المفضية إلى التنفيذ الفعّال والسريع لتدابير بناء الثقة. ويمكن تصوّر بوادر سياسية قوية ربما يستعاض بها عن النُهُج القانونية، بما يصبّ في مصلحة الحوار والسلام. فربما يشكل الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وسجناء الرأي تطورا إيجابيا في هذا الصدد. ومن خلال إعلاء الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين وتنفيذ تدابير بناء الثقة بالكامل وعلى وجه السرعة، سيمكن نزع فتيل التوترات السياسية وتهيئة ساحة تنافسية متكافئة الفرص في مرحلة ما قبل الانتخابات.